

2021

٢٠٢١

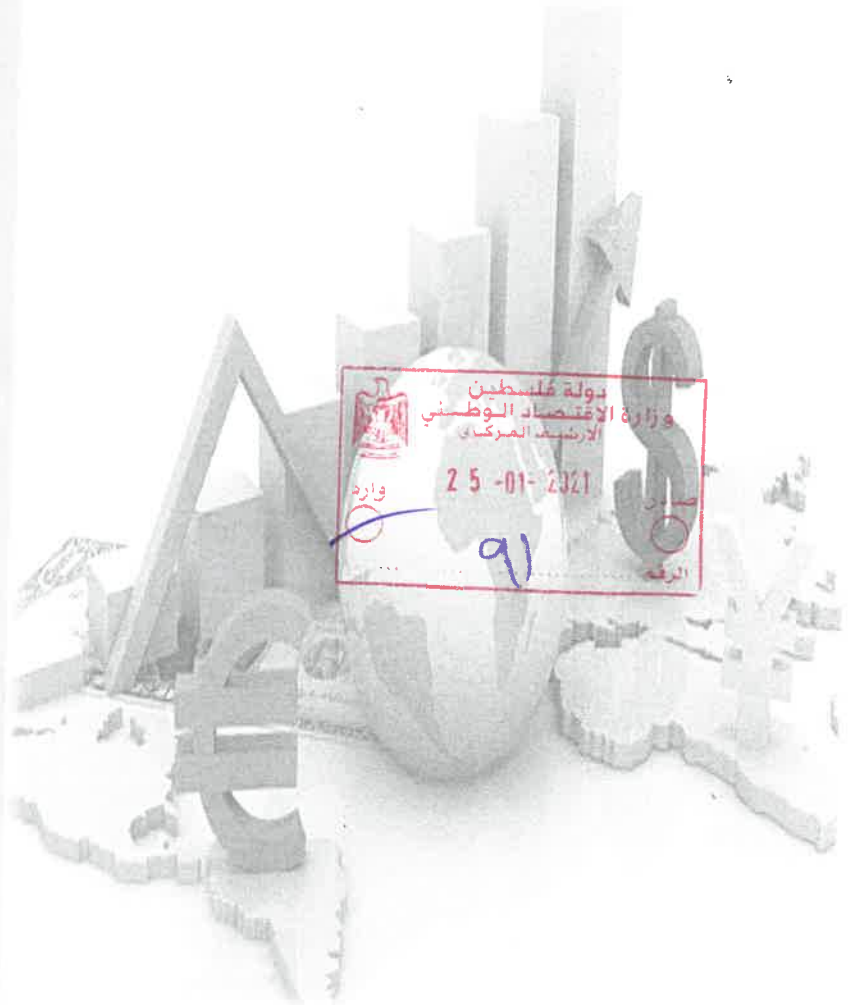
تقارير اقتصادية

العدد العشرون

الادارة العامة للدراسات والتخطيط

20

2021/01/24





المحتويات

2.....	الجهاز المصرفي :
3.....	سوق العمل:
5.....	الايرادات :
6.....	الرقم القياسي لأسعار الجملة للعام 2020:
7.....	مشاريع وتمويل:
9.....	القطاع الزراعي:
9.....	انجازات الوزارة :



الجهاز المصرفي :

مخاطر توسُّع ظاهرة الشيكات المرتجعة على الاقتصاد الفلسطيني¹ :

تعد ظاهرة الشيكات المرتجعة خطرة جداً وغير صحية، حيث تؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي وتراجع في الاستثمار وتعمق من الأزمة الاقتصادية بسبب عدم تسديدها في مواعيدها، وبالتالي فإن عدم تحصيل قيمتها في تواريخ استحقاقها يسبب إرباكاً في التدفقات النقدية ويتسبب في عدم تمكن أصحاب الشيكات من الإيفاء بالتزاماتهم في مواعيدها. وشهدت فلسطين ارتفاعاً حاداً في عدد وحجم الشيكات المرتجعة خلال عام 2020 وذلك بسبب جائحة فيروس كورونا وتداعياتها على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

أما على صعيد قطاع غزة فساهمت الأوضاع الاقتصادية الكارثية المتمثلة في انعدام توفر السيولة النقدية وانعدام القدرة الشرائية بين المواطنين، في ارتفاع حاد في حجم الشيكات المرتجعة، وانتشرت ظاهرة الشيكات المرتجعة في قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة، وألقت بآثارها السلبية على حركة دوران رأس المال، فضلاً عن وجود انطباع لدى التجار المتضررين بفقدان الثقة بالنظام المصرفي والقضائي بسبب عدم قدرتهم على الحد من هذه الظاهرة، وفقدان الثقة في التعامل بالشيكات وانخفاض تداولها في أسواق قطاع غزة. لذا المطلوب تدخل عاجل وسريع من سلطة النقد الفلسطينية حتى لا تتفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ووضع آليات جديدة لإعادة الثقة والقيمة الاعتبارية والنقدية لورقة الشيكات واتخاذ مزيد من القيود والعقوبات على أصحاب الشيكات المرتجعة وتعزيز سلطة الجهاز القضائي بحق المخالفين حيث اعتبر القانون أن الشيك المرجع جريمة بغض النظر عن سبب الإرجاع.

تراجع عجز تجارة إسرائيل:²

تراجع عجز الميزان التجاري الإسرائيلي السلبي خلال 2020، بنسبة 18.3% مقارنة مع 2019، مدفوعاً بهبوط الواردات بقيمة أعلى من التراجع في الصادرات؛ حيث سجل عجز الميزان التجاري لإسرائيل 69.2

مليار شيكل خلال 2020، نزولاً من 84.7 مليار شيكل في 2019 *

وتراجع إجمالي قيمة الواردات الإسرائيلية من الخارج بنسبة 11.6% إلى 238.6 مليار شيكل خلال العام الماضي، نزولاً من 270 مليار شيكل في 2019؛ فيما تراجع إجمالي قيمة الصادرات السلعية للخارج بنسبة 8.7% خلال العام الماضي إلى 169.4 مليار شيكل، نزولاً من 185.2 مليار شيكل في 2019.

* أرقام التجارة الخارجية الإسرائيلية لا تشمل أرقام الصادرات والواردات مع السلطة الفلسطينية، البالغة سنوياً قرابة 13.5 مليار شيكل.



وانخفضت الصادرات الزراعية وصيد الأسماك بنسبة 11.5% خلال العام الماضي، كما انخفضت صادرات الصناعات التكنولوجية المتوسطة والمنخفضة بنسبة 9.2%. وكذلك، انخفضت الواردات من البضائع (باستثناء السفن والطائرات والماس والوقود) بنسبة 3%؛ فيما ارتفعت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة 0.9% وانخفضت الواردات من المواد الخام 2.2% وتراجعت واردات إسرائيل من النفط ومشتقاته من الخارج بنسبة 41.8% خلال العام الماضي إلى 19.3 مليار شيكل، ويعود الارتفاع إلى هبوط أسعار الخام في السوق العالمية بشكل رئيس؛ بينما بلغت واردات الألماس الخام لإسرائيل خلال العام الماضي 11.6 مليار شيكل نزولاً من 13.9 مليار شيكل في الفترة المقابلة من العام الماضي 2019.

3 نظام المقاصة الإلكترونية :

في ظل تعزيز دور القطاع المصرفي وفي إطار سعي سلطة النقد المستمر لتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي عبر استحداث العديد من الأنظمة والبرامج والخدمات المصرفية، والانتقال إلى بيئة عمل إلكترونية متطورة وأمنة بهدف مواكبة أحدث التطورات المصرفية العالمية في مجال نظم الدفع والتسوية؛ فقد بدأت تشغيل نظام المقاصة الإلكترونية بعد أن تم الانتهاء من كافة الإجراءات والترتيبات والفحوصات اللازمة، والتأكد من جاهزية النظام المصرفي لهذا التحول. وبالانتقال من نظام المقاصة الآلي المعمول به حالياً إلى نظام المقاصة الإلكترونية فإن سرعة دوران الأموال والسيولة النقدية في الاقتصاد المحلي ستزداد، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني والمصارف والمواطن على حد سواء، وتعزيز الثقة في الشيك كأداة وفاء. وسيؤدي تخفيض فترة التقاص بشكل تدريجي لتصل إلى يوم أو أقل.

وبالرغم من إيجابيات العمل بآلية "المقاصة الإلكترونية"، إلا أنه قد يسهم في زيادة نسبة وقيمة الشيكات المرتجعة لدى البنوك؛ فأى حل إلكتروني في الفترة الحالية هو خيار ممتاز وله انعكاسات إيجابية على تسيير أمور الحياة لكن فيما يتعلق بالشيكات فالأمر مختلف؛ حيث انتشار فيروس كورونا وما نتج عنه من إغلاقات متكررة وطويلة المدى أثربشكل سلبي على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة ككل ولأن هذا الأمر يتم التعامل معه إلكترونياً، ستكون النتيجة مزيد من الشيكات المرجعة.

4 سوق العمل:

وقّرت وزارة العمل في غزة خلال العام الماضي فرص عمل مؤقتة لأكثر من 16 ألف مستفيد، من خلال التمويل الحكومي، وبتنسيق كريم من المؤسسات المانحة، بموازنة قيمتها ما يزيد عن 25 مليون دولار.



حيث استطاعت الوزارة إنجاز ما نسبته 66% من خطتها التشغيلية لعام 2020، وتركزت أبرز إنجازاتها في تنفيذ عدة مشاريع وبرامج تطويرية، وتدريب وتشغيل الباحثين عن عمل. وعملت الوزارة على الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على العمال المتضررين من خلال مساعدات مالية قدمت لعدد 81,850 عاملاً في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة بموازنة بلغت 8,570,000 مليون دولار، ودعمت أجور ورواتب عدد 800 من العمال المتضررين في القطاع الصناعي والسياحي لمدة شهرين. وقامت الوزارة بتنفيذ 3 حملات سلامة وصحة مهنية، و5090 زيارة تفتيشية للتحقق من ظروف وشروط العمل، وقد تم خلال هذه الزيارات اتخاذ 1100 إجراء قانوني بحق المخالفين لقانون العمل واشتراطاته. وتابعت الوزارة 342 ملف إصابة، وقامت باحتساب تعويضات إصابات عمل لعدد 65 إصابة، بمبلغ 454816.8 شيكل. وأنجزت الوزارة 335 مخالصة واستمارة عمالية لصالح العمال تقدر قيمتها 1,933,416 شيكل، بالإضافة إلى معالجة شكاوى ونزاعات عمالية وتقديم الاستشارات القانونية لعدد 1668 شكاوى. وخرّجت الوزارة من مراكز التدريب المهني التابعة لها 722 خريجاً مهنياً من الدورات النظامية، و157 خريجاً مهنياً من الدورات القصيرة، بالإضافة إلى 62 مدرباً خريجاً مهنياً من دورات السياقة. واعتمدت الوزارة 38 مركز تدريب مهني أهلي وخاص، بالإضافة إلى اعتماد 1318 شهادة مهنية لصالح هذه المراكز. وأنجزت الوزارة مشروع دمج الفتيات في سوق العمل، والذي تم فيه تشغيل وتدريب 100 فتاة في مجالات الخياطة والتجميل والحرف اليدوية وصناعة المنظفات، بالشراكة مع صندوق التشغيل الفلسطيني. وفيما يخص قطاع العمل التعاوني، تابعت وزارة العمل عدد (197) جمعية تعاونية، ودققت واعتمدت 73 ميزانية لصالح هذه الجمعيات. قامت الوزارة بمتابعة ومعالجة وتدقيق 219 قضية لصالح الجمعيات التعاونية القائمة، بالإضافة إلى تنفيذ 8 حملات توعوية على المدارس الصناعية والزراعية والكليات المهنية حول أهمية العمل التعاوني وكيفية إنشائه وإدارته.

الحد الأدنى للأجور⁵:

جاء قرار وزارة العمل برفع الحد الأدنى للأجور في كافة القطاعات ليكون 1950 شيكلاً، في ظل الظروف الخاصة التي تعيشها البلاد بسبب فيروس كورونا، والارتفاع غير المسبوق في الازمات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية، وهو ما سينتج عنه صعوبة في تطبيق القرار الجديد لأنّ بنية الإنتاج والتشغيل والإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني هي بُنية اقتصاد ضعيف، ولأنّ القرار لا يراعي



الأحوال الاقتصادية في البلاد، ولا التوزيع الجغرافي، حيث يضع غزة خارج المعادلة مما يستوجب دراسته، وإعادة ربطه بالإنتاجية فهناك قطاعات إنتاجية العامل فيها تقل عن الحد الأدنى للأجور مثل قطاعات الغزل والنسيج والخدمات العامة، وفي حال أجبرت المؤسسات على تطبيق القرار قد تضطر لإغلاق أبوابها أو تقليص عدد موظفيها.

وتفوق نسبة العمل دون الحد الأدنى للأجور في غزة الضفة الغربية إذ تصل إلى 63% من مجمل العاملين في القطاع الخاص، وبمعدل أجر شهري 730 شيقل، مقارنة بـ 1100 شيقل في الضفة الغربية.

حيث على الحكومة ضرورة صياغة خطة وطنية شاملة للنهوض بأوضاع العمال والقطاعات الاقتصادية المتضررة من الحصار والحروب وأخيراً كورونا والتي وصلت خسائرها بسبب الفيروس فقط منذ أغسطس الماضي لأكثر من مليار دولار في قطاع غزة.

الإيرادات :

إيرادات وزارة النقل في رام الله⁶ :

بلغت إيرادات وزارة النقل من ترخيص المركبات في عام 2019، حوالي 227 مليون شيكل. وتختلف قيمة الرسوم التي تجبها وزارة النقل والمواصلات عند ترخيص كل مركبة في فلسطين، حسب فئة السيارة ووزنها الإجمالي وحجم المحرك وسنة الإنتاج، ويبلغ الحد الأدنى لتجديد رخصة المركبة في فلسطين حوالي 700 شيكل.

ووصل عدد المركبات المرخصة والقانونية المسجلة في سجلات وزارة النقل حتى نهاية 2019، حوالي 270 ألف مركبة. وبشكل عام، وصلت إيرادات وزارة النقل والمواصلات في العام ما قبل الماضي، إلى 297 مليون شيكل. وبخصوص الرخص الشخصية للقيادة، فإن إجمالي إيراداتها منها حوالي 29 مليون شيكل.

وبلغت إيرادات وزارة النقل والمواصلات، من اللوحات المعدنية للسيارات "التسجيل" قرابة 410 آلاف شيكل خلال 2019. وتتوزع الإيرادات المالية المحصلة من قبل الوزارة، على رخص المركبات، ومتفرقات المركبات ولوحات معدنية ومعدات ثقيلة ورخص شخصية وفحص نظري وفحص عملي ومتفرقات سواقين ومراقب السير على الطرق ومدارس السياقة وهندسة المركبات. وبلغت مساهمة قطاع النقل في الاقتصاد المحلي الفلسطيني في 2019، حوالي 15 مليون دولار.

أزمة إيرادات المقاصة للسلطة⁷ :

إن جوهر مشكلة الاقتصاد الفلسطيني يكمن في تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك نتيجة للسياسات التي بلورتها سلطات الاحتلال لتشكيل وتوجيه الاقتصاد الفلسطيني بما يخدم مصالحها، وبما يحول

دون تحقيق تطوّر حقيقي يخدم قيام دولة فلسطينية. هذا الوضع أثر على الاقتصاد الفلسطيني تأثيراً سلبياً واسعاً، ولأن السلطة لم تتمكن، بعد تأسيسها، من صياغة رؤية واضحة وتنفيذها، للتخلص من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي؛ بقيت معظم أدوات السياسات الاقتصادية الرئيسية، في أيدي الإسرائيليين، وأهمها إيرادات المقاصّة التي استخدمتها "إسرائيل" في أحداث سياسية وأمنية مختلفة، للضغط على السلطة الفلسطينية، لابتزازها مالياً وسياسياً، ما يدفع الحكومة الفلسطينية لتدارك هذا الوضع ومحاولة تعزيز استقلاليتها السياسية، وكذلك استقلالية مواردها المالية حتى لا تقع تحت الابتزاز المالي لـ"إسرائيل".

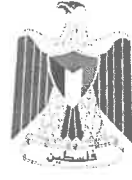
ورغم أن تطبيق انفكاك التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال قد لا يكون سهلاً، لكنه في الوقت نفسه ليس مستحيلاً، ويتم ذلك باتباع توجهات استراتيجية بديلة تحل محل الارتباط الأبدي مع الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا يمكن تطبيقه بتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتقليص الارتهاق المعيشي الفلسطيني لـ"إسرائيل"، وتنويع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية ودول العالم الخارجي.

ويضاف إلى ذلك، تقليص قدرة "إسرائيل" على استغلال الاعتماد المفرط عليها لتمرير سياسة التعايش مع الإملاءات الاقتصادية والأمنية والسياسية والإسرائيلية والتأقلم معها، عبر التوصل إلى ترتيبات اقتصادية وتجارية بين الاقتصاد الفلسطيني والدول المجاورة ودول العالم الخارجي، بما فيها "إسرائيل". ويجب أن تكون هذه الترتيبات على أسس جديدة وخارج إطار بروتوكول باريس الاقتصادي؛ لتفكيك علاقة التبعية مع اقتصاد الاحتلال والحد من استخدام مثلث الأمن والسياسة والاقتصاد في التعامل مع الأراضي الفلسطينية، والانتقال بالاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد صغير وضعيف وتابع، إلى اقتصاد قوي ومستقل ذي قاعدة إنتاجية قادرة على إيجاد فرص عمل وتوفير منتجات وطنية محلية ذات جودة عالية وقادرة على المنافسة، وتحل محل المنتج المستورد، وخصوصاً المنتج الإسرائيلي.

الرقم القياسي لأسعار الجملة للعام 2020⁸

سجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة انخفاضاً مقداره 0.10% خلال العام 2020 مقارنة بالعام 2019، حيث بلغ الرقم القياسي العام لأسعار الجملة 125.48 خلال العام 2020 مقارنة بـ 125.61 خلال العام السابق (سنة الأساس 2007=100).

ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار السلع ضمن مجموعة صيد الأسماك بمقدار 2.22%، وأسعار السلع ضمن نشاط التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 1.56%، وأسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.24%، على الرغم من ارتفاع أسعار السلع ضمن مجموعة الزراعة بنسبة 0.23%.



وسجلت أسعار الجملة للسلع المستوردة خلال العام 2020 انخفاضاً مقداره 1.00%، فيما ارتفعت أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 0.68% مقارنة بالعام السابق. في حين سجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة انخفاضاً حاداً مقداره 1.63% خلال الربع الرابع 2020 مقارنة بالربع الثالث 2020، حيث بلغ الرقم القياسي العام لأسعار الجملة 125.53 خلال الربع الرابع 2020 مقارنة بـ 127.61 خلال الربع الثالث 2020 (سنة الأساس 2007 = 100). وسجل الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المحلية انخفاضاً حاداً مقداره 3.88%، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المحلية 129.26 خلال الربع الرابع 2020 مقارنة بـ 134.48 خلال الربع الثالث 2020 (سنة الأساس 2007 = 100). بينما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة استقراراً خلال الربع الرابع 2020 مقارنة بالربع الثالث 2020، حيث استقر الرقم القياسي عند 120.75 (سنة الأساس 2007 = 100). بينما سجلت أسعار السلع ضمن نشاط الزراعة انخفاضاً حاداً مقداره 3.97%، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار السلع ضمن نشاط زراعة المحاصيل بمقدار 5.43%، كما سجلت أسعار السلع ضمن نشاط التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً مقداره 1.68% خلال الربع الرابع 2020 مقارنة بالربع الثالث 2020؛ وسجلت أسعار منتجات الصناعات التحويلية انخفاضاً مقداره 0.46%، في حين سجلت أسعار السلع ضمن نشاط صيد الأسماك ارتفاعاً نسبته 2.02% خلال الربع الرابع 2020 مقارنة بالربع الثالث 2020.

مشاريع وتمويل:

دعم القطاع الخاص "استدامة"⁹:

استمراراً من سلطة النقد الفلسطينية لتوفير التمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي تأثرت اقتصادياً بسبب جائحة كورونا، وذلك ضمن برنامج استدامة والتي كانت قد اطلقت في شهر مايو من العام الماضي بحجم 300 مليون دولار، تساهم سلطة النقد منها بمبلغ 210 مليون دولار، ويتم تنفيذه من خلال المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة. فقد رصدت 25 مليون دولار إضافية لبرنامج استدامة الذي تديره سلطة النقد لدعم القطاع الخاص، وبالتحديد القطاعات المتضررة من جائحة كورونا بقروض ميسرة. حيث أن أكثر من 98% من المشاريع في فلسطين هي مشاريع صغيرة ومتوسطة، وأن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد حديث ويعتمد بشكل كلي على نشاط هذه المشاريع والمنشآت، وأن استدامة عمليات تلك المشاريع تتطلب توفير السيولة الفورية بأسعار فوائد رمزية، لا تتعدى 3% متناقص وفترة



سداد 36 شهراً، وذلك للمساهمة في استمرار عمل تلك المشاريع وزيادة قدرتها التشغيلية والحفاظ على استدامتها في ظل الظروف الحالية. وتعتبر هذه المرة الأولى التي تتدخل فيها سلطة النقد بضخ سيولة بشكل مباشر في السوق، وهو إجراء تطبقه كافة البنوك المركزية منذ ما يزيد عن القرن لتحفيز الأسواق في حالات الكساد والأزمات الاقتصادية ضمن ما يسمى "التيسير الكمي".

المنحة الكويتية لقطاعات المياه والتعليم والصحة بغزة¹⁰:

اعتمدت وزارة الأشغال العامة والإسكان عدة دفعات جديدة للصرف، ضمن المنحة الكويتية، بقيمة بلغت 800 ألف دولار، توزعت على قطاعات المياه والتعليم والصحة. حيث تم اعتماد دفعات بقيمة 663 ألف دولار لصالح الحزمة الثانية من مشروع الخط الناقل الجنوبي وتطوير الشبكات التي ستستقبل مياه إضافية من خارج قطاع غزة. واعتماد دفعات بقيمة 140 ألف دولار أمريكي، لمشروع إعادة إنشاء وتشطيب مستشفى الولادة في مجمع الشفاء الطبي. بحيث ستواصل الوزارة العمل لمتابعة وإنجاز صرف كل الدفعات المستحقة لصالح المقاولين من خلال الفريق الوطني، وبلغت قيمة المنحة الكويتية 200 مليون دولار، مخصصة لمشاريع تغطي جميع مناحي الحياة في قطاع غزة.

مشاريع الأقفاص البحرية¹¹:

في إطار عملية سد النقص في الثروة السمكية تم اطلاق مشاريع أحواض للاستزراع السمكي، بسبب الحصار الإسرائيلي على الصيادين منذ سنوات، ومحدودية المساحة التي يسمح لهم الصيد فيها، حيث شكلت تجربة الاستزراع السمكي المفتوح مصدر دخل وفير لأصحابها، إلى جانب توفير كميات وفيرة من أنواع الأسماك المختلفة في أسواق قطاع غزة. حيث سجل إنتاج المزارع السمكية في قطاع غزة 600 طن العام المنصرم، ويغطي هذا المشروع ما يقرب من 40 % من احتياجات القطاع للأسماك، ويعمل الاستزراع داخل الأقفاص البحرية، على تقليل تكلفة الإنتاج لاسيما أنه لا يحتاج للكهرباء ولأعمال لوجستية، ويأخذ سمك الدنيس نصيب الأسد في إنتاج المزارع السمكية، نظراً لكثرة طلبه من المطاعم والفنادق وهو مقبول شعبياً. وهناك نوعين من الاستزراع السمكي، وهما المفتوح والمغلق، أما المفتوح فهو ما يتم تنفيذه داخل البحر، بينما المغلق وهو ما يتم استزراعه في برك على اليابسة، ويسلك هذا النوع العديد من التجار لاسيما أصحاب مطاعم الأسماك، وتعتبر الزراعة السمكية المفتوحة أفضل من المغلقة بكثير، لأنها توفر أنواعا كثيرة ومميزة من الأسماك.

القطاع الزراعي:¹²

أطلقت سلطة المياه مشروع لتوفير 13 مليون متر مكعب من المياه سنوياً لأغراض الزراعة، مدته خمس سنوات وكلفته 44.7 مليون يورو بتمويل أوروبي. ويهدف بشكل أساسي إلى توفير المياه للقطاع الزراعي دعماً لصمود أكثر من 4200 مزارع لري أكثر من 15 ألف دونم. ويعتمد المشروع على مصادر المياه البديلة والطاقة المتجددة، وهو ما سيخدم أكثر من 20 ألف نسمة بشكل مباشر، و200 ألف نسمة سيستفيدون من إعادة تخصيص المياه الجوفية للاستخدامات المنزلية نتيجة لتوفير المياه للزراعة من خلال المشروع. حيث أن مكونات المشروع جاءت لتخدم الهدف الرئيسي وهو التكيف مع التغيرات المناخية، وتدارك تأثيراتها على تحقيق الأمن المائي والغذائي، وستعمل على خفض أكثر من 166 ألف طن من الانبعاثات الحرارية الضارة بالبيئة، بالإضافة إلى محطة الطاقة الشمسية التي ستوفر الطاقة البديلة لمرافق البرنامج بقدرة تزيد على 7 ميغاوات، عوضاً عن الكهرباء المزودة حالياً للشبكة والتي ستتم إعادة توزيعها لمائتي ألف مواطن من سكان شمال القطاع.

ويشمل المشروع تأهيل 7 أحواض ترشيح في محطة معالجة المياه العادمة في شمال غزة، وإنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لتشغيل مرافق البرنامج بقدرة 7.53 ميغاوات، وإنشاء خزانين للمياه بسعة 4 آلاف متر مكعب لكل منهما، و28 بئراً استرجاع و10 آبار للمراقبة. كما تشمل تركيب 10 مضخات، وتمديد 123 كم من شبكات الري.

انجازات الوزارة :¹³

- نظمت طواقم حماية المستهلك 489 زيارة تفتيشية على المحال التجارية والأسواق.
- تنفيذ 55 جولة ميدانية لمنشآت تجارية.
- حررت طواقم حماية المستهلك 208 محاضر مخالفات، اتلاف، عينات .
- تم ضبط 38737.28 كجم مواد مخالفة للقانون والمواصفات .

¹ الاقتصادية.² الاقتصادي.³ Smart index.⁴ وكالة صفا .⁵ جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين⁶ الاقتصادي.⁷ وكالة صفا.⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني⁹ جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين¹⁰ دنيا الوطن.¹¹ رجال الأعمال الفلسطينيين.¹² رجال الأعمال الفلسطينيين.¹³ وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.